

بأن تضاف إلى اسم الاتحاد السوفياتي عبارة: «قوات مسلحة تعمل تحت إمرته أو تأثيره»، إلا أن الولايات المتحدة، على الرغم من كونها قد قطعت شوطاً كبيراً باتجاه الموقف الاسرائيلي حدت، بشكل واضح، مغزى المصطلح المذكور أعلاه. وهذا يعني أن أميركا التزمت جانب الحذر لئلا يتضمن إطار التعاون الاستراتيجي الملزم، ولو تلميحاً، ذكر العراق وسوريا أو ليبيا، كما طلبت اسرائيل، وحصرته، كلية، بـ «قوات من الخارج تأتي إلى المنطقة».

وأكد (البند ١، فقرة ج)، ربما لطمأنة الدول العربية، أن هذا التعاون الاستراتيجي «ليس موجهاً ضد أية دولة، أو مجموعة دول في داخل المنطقة» وأنه مخصص، فقط، لأغراض دفاعية ضد التهديد المذكور في (البند ١).

ان الاتفاق يرفع، من دون شك، اسرائيل إلى مكانة مختلفة تماماً، في وضعها الدولي، خاصة بالنسبة لوضع علاقاتها مع الولايات المتحدة. فالمصادر الاسرائيلية^(٢٠) ذكرت، أن الولايات المتحدة اعتزمت حمل اسرائيل على توقيع مذكرة تعاون تتحدث فقط عن دعم عسكري اسرائيلي للولايات المتحدة. وقد أصرت اسرائيل على مبدأ الدعم المتبادل، الأمر الذي تم تحقيقه في المذكرة المتوقعة، حيث وردت عبارات مثل: «علاقات الأمن المتبادلة»؛ و«من أجل أمن متبادل»، وخصوصاً في (البند ٢، فقرة أ) الذي تضمن عبارة: «تعاون عسكري بين الطرفين». وهكذا، وجد مبدأ المعاملة بالمثل تعبيراً واضحاً له في هذا الاتفاق. كما ذكرت المصادر ذاتها، أن الولايات المتحدة اقترحت مذكرة تعاون يوقعها «وزير الدفاع» في الدولتين، إلا أن اسرائيل أصرت على أن يكون الاتفاق «بين الدولتين» وهذا ما تحقق فعلاً. في المقابل فإن بند التعاون العسكري والمناورات المشتركة لم يتضمن كلمة «بر»، إلى جانب عبارة: «جو وبحر»، الواردة في (البند ٢، فقرة ب). وأكثر من ذلك، فإن المناورات العسكرية ستقتصر، وفقاً لما جاء في البند المذكور، على «شرقي البحر الأبيض المتوسط»، أي ليس على الأراضي الاسرائيلية. لئلا يُفسر ذلك كاستعداد لتقديم الدعم لاسرائيل في وجه هجوم من جانب إحدى جاراتها^(٢١).

وفي ما يتعلق بتفاصيل بقية مجالات التعاون (منشآت التخزين، البنية التحتية، البحث والتطوير، مبيعات الأسلحة وغيرها)، لم تتضمن المذكرة أي شيء ملموس، وأبقى (البند ٣) هذه المسائل للمعالجة في لجان العمل المشتركة، التي ستشكل في المستقبل. وأفادت المصادر ذاتها أن اسرائيل اقترحت أيضاً أن يتحدد، في إطار الاتفاق، جدول زمني لتطبيقه وإقامة مجلس التنسيق وجماعات العمل، التي يفترض أن تصوغ مضموناً للبنود الغامضة، غير أن هذا الطلب لم يتحقق. صحيح أنه أُشير إلى الرغبة في تشغيل مجموعات العمل، بأقرب فرصة ممكنة، ولكن المذكرة لا تتضمن الإشارة إلى أي جدول زمني.

وبالنسبة لحق كل طرف في إلغاء الاتفاق متى شاء، فقد تم التوصل إلى تسوية (البند ٤) تحدد فترة ستة أشهر لهذا الغرض^(٢٢). وقد ترددت أنباء مفادها، أن هناك ملحقاً سرياً بمذكرة التفاهم الاستراتيجي تعهدت الولايات المتحدة، في سياقها، بشراء كميات محددة من المنتجات الاسرائيلية، وكذلك وضع معدات أميركية في اسرائيل. لكن الجانب الأميركي نفى هذه الأنباء، كما أن وزير خارجية اسرائيل نفى أن يكون له علم